دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	لا النافية للجنس في القرآن الكريم: دراسة تحليلية تطبيقية
المؤلف الرئيسي:	شعيب، سفيان بابكر
مؤلفين آخرين:	حسين، محمد صالح(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2001
موقع:	أم درمان
الصفحات:	1 - 273
رقم MD:	661522
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة أم درمان الاسلامية
الكلية:	كلية الدراسات العليا
الدولة:	السودان
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	القرآن الكريم، النحو، حروف النفي، لا النافية للجنس، الجملة الإسمية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/661522

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أم درمان الإسلامية

كلية الدراسات العليا

قسم الدراسات النحوية واللغوية

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير بعنوان

(لا) النافية للجنس في القرآن الكريم

"دراسة تحليلية تطبيقية"

● إعداد الطالب ●

سفيان بابكر شعيب

● إشراف الدكتور ●

محمد صالح حسين

رئيس قسم اللغات والثقافة الإسلامية بمعهد الدراسات المصرفية بالخرطوم

جمادي الآخرة ١٤٢٢هـ ـــ سبتمبر ٢٠٠١م

آية كريمة

قال تعالى:

﴿حـم * والْكِتَابِ الْمُبِـينِ * إِنَّـا جَعَلْنَـاهُ قُرْآنـاً عَرَبِيّـاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾

[سورة الزخرف: الآيات ١-٣]

وقال تعالى:

﴿آلـر * تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ * إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾

[سورة يوسف: الآيات ١ــ٣]

صدق الله العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم

أ. مُقَدِّمَة:

الحمد الله الذي نور بكتابة القلوب وأنزله في أوجز لفظ ، وأعجز أسلوب ، فأعيتْ بلاغتـــه البلغاء، وأعجزتْ حكمته الحكماء ، وأبكمتْ فصاحته الخطباء ، وأبهرتْ تراكيبـــه أهـــل اللغـــة والنحاة.

فنفي عنه ماهية الشك ، والريب ، والمراء ، في الدلالة والمعنى والأسلوب ، حيث حصر فيـــه ألوهيته تعالى ، ونفي جنس ألوهية غيره علي طريقة التنصيص ، فأثبت وحدانيته تعالى في الـــذات والصفات والأفعال بأوجز أسلوب وأوضح بيان .

واختار العربية لتكون أداة التوصيل ووسيلة الإبانة ، ووعاء التفكير للرسالة الخاتمة الخالدة، التي تنتظم جميع شئون الحياة ، وتستجيب لمشكلاتها علي مر الدهور والأزمان باشتقاقاتها وتراكيبـــها الواسعة .

والصلاة والسلام علي المبعوث رحمة للعالمين ، ليكون من المنذرين بلسان عربي مبين، الـــذي أوتي جوامع الكلم ، وأفصح من نطق بالضاد، فكان في القمة من الفصاحة والبلاغة والبيان، وعلي آله وصحابته ومن دعا بدعوته وسار علي نهجه إلى يوم الدين .

أما بعد :

فإن الحقيقة الواضحة التي لا ريب فيها ولا شك ولا مراء، هي أن التراكيب النحوية في القرآن الكريم وإن جرت علي قواعد وقوانين تركيب الجملة العربية؛ إلا أنها تختلف عنها اختلافاً بينـــاً ، وذلك ، لأن النحو القرآني ، يقوم علي أسلوب حسن النظم ، ومتانة التركيب وقوة الصياغـــة ؛ فلذلك ، لابد للباحث والناظر إلى النحو القرآني أن ينظر إليه في مرآة البلاغة والبيان ؛ لأن القـــرآن الكريم هو الأصل الأول ، والدعامة الحقيقية التي ترتكز عليه القواعد النحوية واللغوية والبلاغيـــة وغيرها في سائر الدهور والأزمان .

فلذلك التزمت بأن يكون موضوعي لهذا البحث ـــ وغيره إن شاء الله ـــ حول النص القـرآني الذي لا يأتيه الباطل من بين يده ولا من خلفه؛ لما اشتمل عليه من وضوح الأسلوب ودقة الصنـــع وبديع الإحكام ، وسحر البيان ؛ لأنها تراكيب كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيـــم خبير .

فاتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي لعرض وجهات نظر النحاة والمفسرين حول (لا) النافية للجنس في القرآن الكريم .

والمنهج الاستقرائي في إحصاء المواضع التي تتعلق بها ، والمنهج التحليلي : في تحليل الآيات التي وردت في هذه المواضع التي استخدمت فيها (لا) النافية للجنس مع ما تعلق بها . وذلك عن طريق ثلاثة محاور .

أ/ المحور الأول: الإعراب:

للوقوف حول أراء النحاة والمفسرين في تحليلهم النحوي وتوجيه القراءات القرآنية المختلفـــة وأثرها في المعنى الدلالي .

ب/ المحور الثاني: المعنى الدلالي:

للوقوف علي المعنى الدلالي لنفي الجنس من حيث بعده الدلالي والبلاغي للوصول إلى المعـــنى الدقيق الكامل لنفي الجنس نصاً أو غيره .

ج/ المحور الثالث: مقام المقال :

للوقوف علي المقامات المقالية المختلفة المتعددة الأغراض من حيث مقتضى حال المخاطبين من خلو الذهن وتردده وإنكاره وغير ذلك ومن حيث المدح والذم ، والترغيب والترهيب .. الخ .

لأن المقام المقالي يرشد إلى بيان المجمل ، وتعيين المحتمل ، والقطع بعدم احتمال غـــير المـــراد، وتخصيص العام ، وتقييد المطلق ، والتنوع الدلالي . ونحو ذلك .لأنه من أعظم القرائن الدالة علـــى مراد المتكلم للسامع فاشتمل هذا البحث علي ثلاثة أبواب وبداخلها ثلاثة فصول بعـــد المدخـــل، وخاتمة . والله من وراء القصد . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ب/ الدوافع لاختيار هذا الموضوع أهمها :

١/ الدافع الأول: ديني :

لأن تعلم اللغة العربية ، وتراكيبها ، وأساليبها من الدين؛ لأنه لا سبيل إلى فــهم الكتــاب ، والسنة فهماً كاملاً إلا بها، و فهمهما ، واجب للعمل بهما ، وما لا يتم الواجــب إلا بــه فــهو واجب.

٢/ الدافع الثاني :

إنني لم أطّلع على دراسة شاملة وافية عن لا النافية للجنس في القرآن الكريم الــتي تتعــرض وتتناول المعنى الدلالي والمقام المقالي بعد التحليل النحوي استقلالاً .

٣) الدافع الثالث :

جمع شتات المسائل التي تتعلق بلا النافية للجنس وحصرها ، وعرضها بأسلوب جديد يتنــاول التحليل النحوي ، والدلالي ، والمقام للمقال ، للوصول إلى الفهم الحقيقي الدقيق للنص القــرآني بأيسر أسلوب

٤) الدافع الرابع :

الدعوة إلى الرجوع إلى التفاسير القرآنية للوقوف علي المسائل التي تتصل بالتحليل النحــوي للآيات القرآنية باختلاف قراءاته ؛ لأن القرآن الكريم هو الأصل الأول ، وهو أصح نص للقواعــد النحوية واللغوية والبلاغية وغيرها؛ لما فيه من وضوح الأسلوب ودقة الصنع وبديع الإحكام وسحر البيان في سائر أحكامه وقواعده .

٥) الدافع الخامس :

الدعوة للوقوف علي الدلالات التي تحدثها (لا) النافية للجنس (وغيرهــا مــن الأدوات) لإزالة اللبس في كثير من المعاني الدلالية لنفي الجنس في القرآن الكريم فيما يفيد الداعية ؛ لإيصــال الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة ومعرفة أحوال المدعوين . ونحو ذلك .

فالخطة التي رأيت أنها محققة لأهدافي ، ودوافعي من هذا البحث تشتمل على: تمهيد ومدخــل وثلاثة أبواب وكل باب يشتمل علي ثلاثة فصول وخاتمة وبالله التوفيق .

ج/ التمهيد لهذا البحث (شرح الخطة):

وهو يتضمن خمسة مباحث تدور حول (لا) وأحكامها وما يتعلق بها .

أ/ المبحث الأول :

يتضمن (معني النفي في اللغة العربية) وتعريف النفي لغة واصطلاحاً ، والفرق بـــين النفـــي والجحود ، وأشهر أدوات النفي في اللغة العربية ووظيفة النفي بها .

ب/ المبحث الثاني في أحوال اسم (لا):

ويتضمن : تعريف (لا) نفسها (النافية للجنس) وشروط عملها لنفي الجنس ، وأحـــوال اسمها من حيث الإفراد ، والإضافة ، والشبيه بالمضاف وحذف الاسم إن فهم في حالـــة نـــادرة ، وحذف الاسم والخبر معاً في حالة أندر منها في هذا الأسلوب مع أمثلة تبين هذا الاستخدام .

ج/ المبحث الثالث في أحوال خبر (لا) :

ويتضمن : (أحوال خبر (لا) من حيث الإفراد ووقوعه جملة اسمية ، أو فعلية أو شبه الجملـــة (ظرف أو جار ومجرور) وحذف الخبر بالكلية للعلم به) أو للإيجاز ، مـــع أمثلـــة بـــين هـــذه الأساليب.

د/ المبحث الرابع :

في علة بناء الاسم علي الفتح واختلاف النحاة في ذلك وأثر هذا الاستخدام من حيث المعـــنى الدلالي لنفي الجنس نصاً .

هـــ/ المبحث الخامس : في أنواع (لا) :

ويتضمن : (أنواع النفي الذي تحدثه (لا) الداخلة علي الجملة الاسمية والفرق بين النفـــي في نوعي (لا) النافية للجنس والنافية للوحدة وأثر ذلك الأسلوب في المعنى الدلالي .

وأما الأبواب الثلاثة التي بداخل كل باب ثلاثة فصول ، فهو علي النحو التالي :

أ/ الباب الأول وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول :

فيما يكون فيه الخبر جملة اسمية وفيه مدخل تعريفي لذلك وينحصر هذا الأسلوب في خمســـة مواضع في القرآن الكريم . مع بناء الاسم علي الفتح .

الفصل الثاني :

فيما يكون فيه الخبر شبه جملة (ظرف أو جار ومجرور) غير متعدد مرتين أو أكثر في جملـــة واحدة مع بناء الاسم علي الفتح وينحصر هذا الأسلوب في سبعة وأربعـــين موضعـــاً في القـــرآن الكريم. وفيه مدخل موجز لبيان هذا الحكم .

الفصل الثالث :

فيما يكون فيه الخبر – أيضاً – شبه جملة (ظرف أو جار ومجرور) متعدد ؛ لاحتماله وجوهاً متعددة . وينحصر هذا الأسلوب في خمسة وعشرين موضعاً في القرآن الكريم . وفيه مدخل موجـز لهذا الحكم .

ب/ الباب الثاني وفيه ثلاثة فصول أيضاً :

الفصل الأول :

في أسلوب النفي بلا النافية للجنس في كلمة التوحيـــد (لا اله إلا الله) المحصور بـــإلاَّ – أداة الحصر – وينحصر ذلك في سبعة وثلاثين موضعاً في القرآن الكريم مع وجوب حذف الخبر فيها ، وفيه مدخل لآراء النحاة في إعراب كلمة التوحيد والمقصود من توجيه النفي فيها.

الفصل الثاني :

في أسلوب النفي بلا النافية للجنس المحصور بإلاَّ في غير كلمة التوحيد وينحصر ذلك في سبعة مواضع في القرآن الكريم . مع بناء الاسم علي الفتح . وفيه مدخل موجز عن ذلك .

الفصل الثالث :

في أسلوب النفي بلا النافية للجنس التي يكون خبرها محذوفاً للعلم به – أو للإيجاز – وينحصر ذلك في أربعة مواضع في القرآن الكريم . وفيه مدخل موجز لهذا الحكم .

ج/ الباب الثالث : وفيه ثلاثة فصول أيضاً

الفصل الأول :

فيما يكون فيه اسم (لا) مكرر معها محتملاً الإعمال والإهمال وينحصر ذلـــك في إحـــدى وعشرين موضعاً في القرآن الكريم وفيه مدخل تعريفي لهذا الحكم .

الفصل الثاني :

فيما اختلف فيه النحاة والمفسرون من كونه (لا) نافية للجنس أو نافية للوحدة ، أو مهملـــة وجوبا أو جوازاً مع التكرار وينحصر ذلك في ستة مواضع في القرآن الكريم .

الفصل الثالث :

فيما تكررت فيه (لا) وجوباً وليست من باب (لا) النافية للجنس أو النافية للوحدة ولكن كثر ذكرها فيهما وينحصر ذلك في إحدى وعشرين موضعاً في القرآن لكريم .

و/ خـــاتـــمـــة :

توضح نتائج البحث وما خرج به، ثم نبذة موجزة عن القراء الأربعة عشـــرة المشـــهورين ، وغيرهم . ثم ثبت المراجع والمصادر . ثم فهرست الموضوعات للبحث ومحتوياتـــه والله مـــن وراء القصد و لا حول ولا قوة إلا بالله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

مدخل تعريفي عن لا وأحوالها

مدخل تعريفي حول (لا) وأحكامها

وينحصر في خمسة مباحث:

١- المبحث الأول : النفي في اللغة العربية:

النفي من العوارض المهمة التي تعرض لبناء الجملة فتفيد عدم ثبوت نسبة المسند إليه في الجملة الفعلية ، والاسمية ، فالنفي يتجه في حقيقته إلى المسند. وأما المسند إليه فلا ينفي؛ ولذلك يمكن في الجملة الاسمية أن يتصدر النفي الجملة، فيدخل علي المبتدأ والخبر معاً ، ويمكن أن يتصدر الخبر فحسب بوصفه المسند في الجملة الفعلية .. الخ .

فالنفي كالإثبات لا يكون إلا خبراً بمعني يحتمل الصدق والكذب لذاته ولذلك تقبل الجملة الاسمية النفي دائماً . ولا تقبل الجملة الفعلية النفي إلا إذا كان الفعل ماضياً أو مضارعاً. وأما الأمر فلا ينفي مطلقاً . إلا أن يعبر عنه بالنهي نحو قوله ﴿ **لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ** ﴾ المائدة آية ٩٥ . أو الدعاء ﴿**لا تُؤَاخِذْنَا** ﴾ ٢٨٦ البقرة . أو غير ذلك مما يفيد طلب عدم الفعل ، وهو ليس نفياً علي أيّ حالٍ[١].

٢- تعريف النفي لغة واصطلاحاً :

لم يهتم النحاة بتعريف النفي كثيراً ويرجع ذلك إلى عدم دراستهم لأدوات النفي في باب واحد بل جاء متفرقاً في الأبواب النحوية المختلفة فهذا بعض التعريفات للنفي لغة ، واصطلاحاً .

تعريف النفي لغة :

فأصل معنى النفي في كلام العرب الطرد والإبعاد ، ونحوه .

قال ابن منظور : (نَفَى الشَّيْءَ يَنْفي (تَنَحَّى) ، وَنَفَيْتُهُ أَنَا نَافِياً) . وَنَفَيْتُهُ (طَرَدْتُهُ) وبمعنى (الجُحْد) أي نَفَى الشَّيْءَ نَفْياً جَحَدَهُ)[٢] وله معانٍ كثيرة غير هذه .

---

(١) ينظر بناء الجملة العربية د/ حماسة ص ٣٧٥

(٢) لسان العرب ج ٥ ص ٣٣ مادة نفي وينظر مجمع اللغة ج ٢ ص ٨٧٧ والمعجم الوسيط ج ٢ ص ٣٤٣ ، ومقاييس اللغة ج ٥ ص٤٥٦

تعريف النفي اصطلاحاً :

النفي في الاصطلاح : هو عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل ، بمعنى أن النفي خلاف الإيجـاب والإثبات ؛ لأن الكلام المنفي غير المثبت وذلك باستخدام الأدوات النافية التي تدل على أن الخـــبر غير واقع[1]

٣-الفرق بين النفي والجحود :

الفرق بينهما : هو أنه إذا كان النافي صادقاً فيما قاله سمي كلامه نفياً . وإذا كان يعلم كـذب ما نفاه كان جحداً ، فالنفي أعمّ ، لأن كل جحد نفي من غير عكس . فيجوز أن يسمى الجحـــد نفياً ؛ لان النفي أعمّ ، ولا يجوز أن يسمى النفي جحداً .

فمثال النفي قوله تعالى ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ ٤٠ الأحزاب . ومثال الجحد قوله تعالى ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوّاً﴾ ١٤ النمل[2].

٤-أدوات النفي في اللغة العربية :

فأدوات النفي في العربية الفصحى سبعة وهي:

١- (لَيْسَ) :

ومعناه نفي مضمون الجملة في الحال مثل قولك (زَيْدٌ قائمٌ) ففيه إيجاب قيامه في الحال، وإن قلت (ليس زَيْدٌ قائماً) . فقد نفيت هذا المعنى . وينفي غير الحال بقرينة التكلم وقال ابن مـالك : (ترد لنفي العام المستغرق المرادبة الجنس كلا التبرئة ، وهو مما يغفل عنه). وخَرَّجَ عليـــه قولـــه . ﴿لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلاَّ مِنْ ضَرِيعٍ﴾ الغاشية[3]. وتختص بنفي الجملة الاسمية خاصة كما مُثل.

٢- الأداة الثانية (ما) :

(ما) تستخدم في نفي الجملة الاسمية والفعلية في الحال مثل (ليس) وتختلف معها في حـــال دخولها على الماضي لأنه يبقى على معناه في المضي نحو (ما يقوم محمدٌ غداً) كان معنى الاســـتقبال آتياً من كلمة (غداً). وقيل معناه التوكيد كـــ (قد) .

---

(١) ينظر الكشاف ج١ ص ٣٣٦ ، والجامع لأحكام القرآن ج ٦ ص١٥٢ والفخر الرازي ج ١١ ص ٢٧١ وروائع البيان ج١ ص ٥٤٦ وإعـــراب القرآن وبيانه ج ٢ ص ٤٦٥ والتحرير والتنوير م ٤ ج ٦ ص ١٨٤ .

(٢) ينظر البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٣٧٦

(٣) ينظر المفصل بن يعيش ج ٧ ص ١١١ والإتقان في علوم القرآن ج١ ص ١٧٥ ومعني اللبيب ص ٣٧٣

٣- (لَـــنْ) :

تختص (لن) بنفي الجملة الفعلية ذوات الفعل المضارع لا غير . وهي تجعل الفعل خالصـاً في الدلالة علي الاستقبال من حيث المعنى ، وإنْ كان في اللفظ باقياً على احتماله للحال والإستقبال . وتفيد تأكيد النفي عند كثير من النحاة[١] واستمرار ذلك ما لم يطرأ مانعٌ حسب مقام المقال نحـو قوله تعالى ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ ٩٥/البقرة.

٤- (إنْ) :

من إحدى استعمالات (إن) أن تكون حرف نفي، ينفي الجملة الاسمية ، والجملة الفعلية ولا تختص بإحداهما دون الأخرى . نحـو ﴿ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾ ٦٨ يونـس ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ﴾ ١٠٩ الأنبياء. والنفي بها يفيد التوكيد؛ لاشتراكها في الصيغة مـع إنْ المخففة من الثقيلة[٢] .

٥-٦- (لَمْ ، لَمَّا) :

فهما تستخدمان لنفي الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع دون غيرها . وهما معـــاً يجزمـــان المضارع ، ويحولان معناه إلى معنى الماضي مثل ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (وَلَمَّا يَحْضُرِ العامُ) . وهناك فروق بينهما في النفي حسب مقتضى الحال [٣] .

٧- (لا) :

فهي أداة تستخدم لنفي الجملة الاسمية فيكون النفي بها عاماً شاملاً ، وتستخدم أيضاً لنفـــي الجملة الفعلية ، فتكون لنفي المستقبل حيث لا تؤثر في الفعل شيئاً في حالة الإعراب أي في تغـــير الحركات الإعرابية .[٤] ولها أحوال :

أ- وقد ينفي بها الماضي علي قلة وعندئذ تتكرر مثل قوله تعـــالى ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى ﴾ ٣١ القيامة ، ومنه ﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾ ١١البلد علي تقدير التكرار.

ب- وتزاد عليها التاء فتصير (لَاتَ) وتختص حينئذ بنفي نوع مخصوص مـــن الجملـــة الاسمية بحذف أحد طرفيه ، وتكون الجملة ذات دلالة خاصة حيث يشـــترط أن

---

(١) المراجع السابقة والنحو الوافي ج ١ ص ٥٠ وحاشية الصبان ج ٣ ص ٢٧٨

(٢) ينظر كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٠٥ وبناء الجملة العربية ص ٣٨٩ – ٣٩٠ .

(٣) ينظر الكشاف ج ٤ ص ١٧ ومغني اللبيب ص ٢١٩ وشرح المفصل ج ٨ ص ١٠٨

(٤) ينظر الكشاف ج٤ ص ١٧ والبرهان في علوم القرآن ج ٤ ص ٣٥١

تكون ألفاظها دالة علي الزمن كالحين والوقت والساعة . نحو قولـه ﴿وَلَاتَ حِيْنَ مَنَاصٍ﴾ ٣ ص وهي عاملة عمل (لَيْسَ) عند سيبويه ، وعمل (إنَّ) عند الأخفش .

ج- إنها ربما قامت مقام كلام متقدم تقتضي نفيه مقدراً؛ لدلالة ما بعده عليه فتكـــون جواباً ، ورداً له قبل القسم ، وذلك مثل قوله تعالى ﴿لا أُقْسِمُ بِيَـوْمِ الْقِيَامَـةِ﴾ (١) القيامة .

فكأنها رد لمن قال : (لا تجتمع عظامُ الإنسانِ ولا تخلق مرة ثانية) وهـو أولي من أن تجعل (لا) زائدة في أول الكلام إذ الزيادة مع التقديم متناقضـــان ، إذ لا يقدم لفظ بابه التأخير إلا اعتناءً به ، واعتماداً عليه ، ولا خفاء يتناقض هذا مـــع إرادة زواله .

د- وتكون حرف عطف . فتعطف الاسم علي الاسم والجملة علي الجملة فتشـــرك بينهما في اللفظ من رفع ونصب وخفض وجزم ، واسمية وفعلية ، وتخالف بينـهما في المعنى . لأنها لا تخرج ما بعدها من أن يدخل في حكم ما قبلها من إثبات الفعل بشرط أن لا يكون قبلها نفي لئلا يفسد معناها؛ إذ هي للنفي ونفي النفي إثبات ، وهي من قبل النفي الضمني؛ لأن النفي معها لا يكون مسلطا علي الجملة كلـها . (وفيها أوجه أخرى)[1]. الأمثلة لما سبق:

١- مثال التي تعطف بعد الإيجاب: (يقوم زَيْدٌ وعمروٌ).

٢- وبعد الأمر: (اضربْ زَيْداً لا عمراً).

٣- وجملة اسمية: (زَيْدٌ قائمٌ لا عمروٌ قاعدٌ).

٤- وجملة فعلية: (يقيمُ زَيْدٌ لا يسافر عمروٌ).

٥- المجرور: (الرأيُ السديدُ يهدي إلى العقلِ (لا) العاطفةِ)[2].

المبحث الثاني

في تعريف لا النافية للجنس وأحوال اسمها وخبرها

(١) ينظر بناء الجملة العربية ص ٣٨٥ – ٣٨٦

(٢) البرهان في علوم القرآن، ج ٤، ص ٣٥٦، وشرح الأزهرية، ص ٩٥.

أ/ تعريف لا النافية للجنس وأسلوب النفي بها :

هو حرف ناسخ من أدوات النفي العام من أخوات (إنّ) وهي تعمل عمل الأحرف المشـــبهة بالفعل فتدخل علي المبتدأ والخبر فتنصب الأول وترفع الثاني . نحو (لا أَحَدَ أَغْـــيَرُ مِـــنَ اللهِ) . وتسمي لا النافية للجنس وتسمي لا التبرئة ، لأنها تنفي الحكم عن جميع أفراد جنس اسمـــــها . أو تبرئ جنس المبتدأ بجميع أفراده عن الاتصاف بالخبر .

فأسلوب النفي بها عند النحاة وغيرهم : وهو شمول عموم أفراد الجنس ، واندراجه تحت النفي حيث يكون النفي بها نفي الجنس علي سبيل استغراق أفراد الجنس .

وذلك نحو قولك (لا طَالِبَ كَسُولٌ) فأسلوب النفي هنا أنك تنفي الكسل ـــ لا عن طـالب واحد ـــ بل تنفيه عن جميع أفراد جنس الطالب ، وبعبارة أخرى . أنت تبرئ الطلاب جميعاً مـــن صفة الكسل .

وبهذا الأسلوب أنها إذا دخلت على المبتدأ والخبر وعملت فيهما عمل الحروف المشبهة بـالفعل فتنصب الأول علي أنه اسمها وترفع الثاني علي أنه خبرها . كانت نافية للجنس علـــى التنصيـــص ولكن تحتاج في ذلك إلى توفر بعض الشروط . كما أن لاسمها وخبرها أحكامـــاً خاصـــة كمـــا سيأتي[1] .

ب/ شروط عملها :

لا تعمل (لا) النافية للجنس عمل الحروف المشبهة إلا بتوفر شروط هي:

١- أن تكون نافية . فان لم تكن نافية لم تعمل مطلقاً نحو (فَعَلْتُ الْخَيْرَ بِلا تَرَدُّدٍ) فإنهـا بمعنى غير فلا تعمل .

٢- أن يكون الحكم المنفي بها شاملاً جنس اسمها كله[2] نحو (لا رَجُلَ مُسَافِرٌ) مريـــداً نفي السفر عن جميع الرجال . فان لم تكن كذلك كان مريداً به نفي الواحد نحو (لا رَجُلٌ مُسَافِراً) وذلك راجع إلى قصد المتكلم ، وإلى المعنى الذي يريد التعبير عنـــه . وعلي السامع أن يفهم نفي الجنس كله أو نفي الواحد .

---

(١) ينظر شرح الأشموني ج ٢ ص ٢ – ٦ وحاشية أبي النجا ص ٩٢ والنحو الوصفي ص ٤٢٦ والمحيط لمحمـــد الانطـــاكي ج ٢ ص ٣٤ وشـــرح الأزهرية للعطار ص ١١١ والنحو الشامل ص ١٧٢ ومعجم الإعراب والإملاء ص ٤٥٧ .

(٢) وتختص بهذا النفي لقوة دلالتها على النفي المؤكد أكثر من أدوات النفي الأخرى .

٣- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ؛ وذلك نحو (لا عَامِلَ مُهْمِلٌ) باعتبـــار أن هـــذا الشرط نتج عن الشرط السابق؛ لأن اسمها يعني جنسه كله فيجب لذلك أن يكـــون نكرة ، لأن التعريف تحديد ، والتحديد يتنافى مع إرادة الجنس كله وذلك مثل قولـك (لا سَعِيْدٌ في الدَّارِ) بالرفع والتنوين . فأنت هنا لا تنفي الوجود في الدار عن جميـع الرجال بل تنفيه عن سعيد فقط وإذن تكون (لا) غير نافية للجنس كله وبالتـــالي فهي مهملة ويجب تكرارها . نحو (لا سَعِيْدٌ فِي الدَّارِ وَلا خَـــالِدٌ) لفقد شـــرط التنكير[1] .

٤- أن لا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل نحو (لا رَجُلَ مَوْجُودٌ) فإذا فصل ولو بالخـــبر أهملت ووجب تكرارها مثل (لا فِي الدَّارِ رَجُلٌ ولا امْرَأَةٌ) لفقد الترتيب.

٥- أن لا يدخل عليها حرف جر ، فإن دخل عليها حرف جر أهملت وكان ما بعدهـــا مجروراً به نحو (سَافَرْتُ بِلا زَادٍ) .

٦- أن يكون النفي نصاً ، أي يكون المقصود بها نفي الحكم عن الجنس نصاً لا احتمـــالاً فإن لم يكن علي سبيل التنصيص لم تعمل عمل إن . بل تعمل عمل (ليس) كما سبق في الشرط الثاني .

فالشروط هذه يجب أن تجتمع جميعها في (لا) لتعمل هذا العمل. فهذه الشروط أربعة منـها في (لا) مباشرة وهي:

١/ أنها للنفي

٢/ للجنس

٣/ للتنصيص

٤/ عدم توسطها بين عامل ومعموله . واثنين في معموليها وهما:

١/ تنكير اسمها

٢/ تنكير خبرها . وواحد في اسمها . وهو اتصاله بها مباشرة . زاد بعضهم شرطاً وهـــو أن لا ينتقض نفيهما بإلا طبقاً للأشهر[2]

---

(١) ولا المكررة يجوز إعمالها وإهمالها ولها خمسة أوجه في استخدامها في مثل هذا الأسلوب وسيأتي في الباب الرابع إن شاء الله

(٢) ينظر النحو الوافي ص ٦٢٥ – ٦٢٧ ونحو الألفية لمحمد عيد ج ١ ص ٢٨١ والنحو الوضعي ج٢ ص٤٣٦ والمحيط ج ٢ ص ٣٤ – ٣٦ ومعجـم النحو ص ٢٩٢ ومقدمة الجزولية في النحو ص ١١٨ وبناء الجملة العربية ص ٣٩٩ .

ج/ في أحوال اسم لا النافية للجنس :

لا يخلوا اسم لا هذه من ثلاثة أحوال على ما يلي . أو أربعة :

١/ المفرد :

أ/ تعريفه :

عرفه النحاة (بأنه ما ليس مضافاً ولا شبيها بالمضاف في باب (لا) ويشمل المثنى والجمع) . ويقصدون به غير المركب بمعني ما ليس جملة ولا شبه جملة فيدخل في ذلك المفرد العددي ، وهو ما قابل المثنى والجمع . وجميع الآيات القرآنية وردت علي هذا النسق مثــل قولــه (لا ضَــيْرَ) (لا مُبَدِّلَ).. الخ .

ويدخل فيه المثنى بنوعيه . نحو (لا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَلا مُسْلِمَتَيْنِ لَكَ) والجمع أيضاً بنوعيه (لا مُسْلِمِينَ لَكَ) (وَلا مُسْلِمَاتِ لَكَ) .

وحكمه وجوب بناؤه على الفتح ، أو علي ما ينوب عن الفتح من الحركات ، والحــروف ، ويكون في محل نصب . الأمثلة علي ذلك :

(لا رَجُلَ مُسَافِرٌ) مفرد (لا رَجُلَيْنِ مُسَافِرَانِ) مثنى (لا مُعَلِّمِينَ مُسَافِرُونَ) جمع مذكر (لا طَالِبَاتِ عِنْدَنَا) جمع مؤنث مع جواز بناء جمع المؤنث على:

١- الكسر على الأصل.

٢- أو على الفتحة نفسها علي اختلاف التقديرات[1] وهو في محل نصب دائماً بمعنى مبني لفظاً منصوباً محلاً ، وإليه ذهب الجمهور .

٢/ المضاف :

ويقصد به هنا : المركب الإضافي ، وهو ما كان جزؤه الأول خاضعاً للموقــع الإعــرابي ، والثاني دائماً مجروراً بالإضافة نحو (لا طَالِبَ عِلْمٍ مَذْمُومٌ) ويلاحظ أن المضاف إليه بعد اسم (لا) يأتي نكرة ليبقى المضاف على تنكيره ، إذ لو أضيف إلى معرفة لالتبس التعريف وهذا يتنــافى مــع شروط إعمالها نحو: (لا غلامُ محمدٍ عندنا) فلا هنا غير عاملة[2] .

---

(١) ينظر شرح بن عقيل ج ٢ ص ٨ ومغني اللبيب لابن هشام ص ٣٣ والنحو الوافي ج ١ ص ٦٢٨ والنحو الوصفي ج ٢ ص ٢٠١ نحو الألفيــة ج ١ ص ٢٨١ والمحيط في الأصوات العربية ج٢ ص ٢٠٦ ومعجم النحو لعبد الغني ص ٢٣٣ وشرح الأشموني ج ٢ ص ٩ .

(٢) ينظر المراجع السابقة وبناء الجملة الاسمية د / نجاة ص ٧٧

٣/ الشبيه بالمضاف :

ومعناه : هو كل اسم له تعلق بما بعده إما بعمل و إما بعطف ، ويقصدون به : الكلمة الـــتي اتصلت بها كلمة أخرى لإتمام معناها وحكمه وجوب إعرابه مع نصبه بالفتحة أو ما ينوب عنـــها : نحو (لا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ) (لا ثَلاثةً وثلاثِينَ عِنْدَنَا) (لا حَسَناً فِعْلُهُ مَذْمُومٌ) (وَلا قَبِيحـــاً فِعْلُـــهُ مَحْمُودٌ) فان الكلمة الثانية في الجمل الأربعة أتمت معنى الكلمة الأولى ووضحتها وضابطـــه أن يكون عاملاً فيما بعده .

فالفرق بين المضاف والشبيه بالمضاف في فلسفة الإعراب في الآتي:

١- يتشابه المضاف والشبيه بالمضاف في المعنى حيث إن كلاً منهما تســـتدعي كلمتـــه الأولى كلمته الثانية لإتمام المعنى .

٢- ويختلفان من حيث إن الشبيه بالمضاف تكون (كلمته) الثانية تقع مواقع الإعراب الثلاثـــة الرفع والنصب والجر . بحسب سياق الكلام ، وذلك لأن الكلمة الأولى وصف عام عـــامل عمل الفعل ، فقد يتطلب فاعلاً ، ومفعولاً أو مجروراً نحو :

أ- (لا قَبِيحاً فِعْلُهُ مَحْمُودٌ)

ب- (لا مُتَخلِّياً عَنْ وَاجِبِهِ مَقْبُولٌ)

ج- (لا نَاصِراً أخَاهُ مَذْمُومٌ)[1]

٤/ حذف اسم (لا) إنْ فُهِمَ :

جاء في أسلوب النفي بلا النافية للجنس حذف اسمها وإبقاء خبرها ليدل على استعمال نـــادر وذلك نحو (لا عَلَيْكَ) أي لا بأس عليك .

قال الأشموني : (وندر في هذا الباب حذف الاسم وإبقاء الخبر من ذلك قولهم (لا عَلَيْـــكَ) يريدون : (لا بَأْسَ عَلَيْكَ)[2] .

٥/ حذف الاسم والخبر معاً :

---

(١) النحو الوصفي ج ٢ ص ٤٣٤ والمحيط ج ٢ ص ٣٧ ونحو الألفية ج ١ ص ٢٨٤ ومعجم النحو ص ٤٩٤ والنحو الوافي ج ١ ص ٦٢٦ وشـــرح الكافية ج ١ ص ٢٥٥ والنحو الشامل ص ١٧٥ .

(٢) شرح الأشموني ج ٢ ص ١٨ وينظر شرح الكافية ج ١ ص ٣٦٦ والمحيط ج ٢ ص ٣٧

وأيضاً ندر في أسلوب النفي بلا النافية للجنس حذف الاسم والخبر معاً في آنٍ واحدٍ لعدم فهم المقصود إلا نادراً وجاء على لسان العرب قليل .

قال الصبان :

(كما ندر حذفهما معاً في قولك (لا) في جواب القائل : (أَعَلَيَّ بَـــأْسٌ) أي تقـــول : (لا)[1].

وهنالك أحكام تتعلق باسم لا وهو النعت، والبدل، والعطف، ونحو ذلك وهي قريبـــة مـــن حكم الاسم فلا داعي لإيرادها هنا[2] .

(١) حاشية الصبان ج ٢ ص ١٨ ٤

(٢) ينظر لذلك المراجع السابقة .

المبحث الثالث

في أحوال خبر (لا) النافية للجنس

لخبر لا النافية للجنس أحوال متعددة مثل الاسم، بأنه يأتي مفرداً وجملة وشبه جملة على النحو التالي ـــ في خبر لا من حيث الحذف وعدمه وغير ذلك ـــ:

١/ الخبر المفرد :

تعريفه كما تقدم في اسم لا . وهو إما أن يكون مفرداً سواء كان مفرداً عددياً أو مثـــنى ، أو جمعاً سالماً ، تذكيراً أو تأنيثاً أم جمع تكسير : مثاله : (لا طَالِبَ مُهْمَلٌ) إلى آخر مـــا ذكـــر في الاسم.

٢/ جملة فعلية :

ومثل قولك (لا مُسْلِمَ يَلْجَأُ لِغَيْرِ اللهِ) وخبر لا هنا جملة يَلْجأ وهو فعل مضـــارع وفاعلـــه ضمير مستتر تقديره (هو) والجملة في محل رفع خبر (لا).

٣/ جملة اسمية :

مثل قوله تعالى ﴿ **لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ** ﴾ باعتبار (أن لهم النار) جملة اسمية مكونة من اسم أن وخبرها في محل رفع خبر لا .

٤/ ويأتي شبه الجملة :

والمقصود بشبه الجملة الظرف أو الجار والمجرور نحو قوله تعالى ﴿ **لا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللهِ** ﴾ ﴿**لا ظُلْمَ الْيَوْمَ**﴾ وهذا كثير في القرآن الكريم وغيره كما سيأتي [1] .

وذكر النحاة في مثل هذا (إلى أنّ الظرف أو الجار والمجرور بعد النفي لا يتعلق بـــالمنفي أي لا يتعلق باسم لا ، لأنه يكون شبيها بالمضاف فينون ويعرب ويسمى مطولاً وممطولاً ولذلـــك منـــع وسيأتي ذلك في الآيات القرآنية وهذا هو رأي جمهور النحاة وهو الأفضل ولذلك يحمل إعـــراب القرآن الكريم على الأفصح والأحسن والأجود)[2] .

٥/ حذف خبر (لا) :

---

(١) ينظر النحو الوصفي ج ٢ ص ٤٣٥ وشرح الأشموني ج ٢ ص ٦ والمحيط ج ٢ ص ١٣٧ ودراسات في أسلوب القرآن ج ٢ ص ٥٣٢ .

(٢) ينظر شرح الكافية لابن الحاجب ج ١ ص ٢٥٧ والجدول ج ١٢ ص ٢٤٢ وإعراب القرآن وبيانه ج ٤ ص ٣٥٧

من أسلوب النفي بلا النافية للجنس حذف خبرها إذا علم قال : الأشموني شارحاً ألفية ابـــن مالك في قوله .

(وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر) جوازاً عند الحجازيين ولزوماً عند التميميين والطائيين.

(إذا المراد مع سقوطه ظهر) بقرينة نحو (وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلا فَوْتَ) و (قَالُوا لا ضَيْرَ) فإن خفي المراد . وجب ذكره عند الجميع . ولا فرق بين الظروف وغيره)[1]

فخضع أسلوب النفي بلا من حيث حذف خبرها في استعمال العربية على النحو التالي :

١- يجب ذكره إذا كان ذلك ضرورياً حيث أنه لو حذف بأيٍّ حال من الأحوال لكان معنـــاه مجهولاً مثل قول الرسول ﷺ: (أَنَا أَغَارُ وَاللهُ يغارُ ، ولا أَحدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلِذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ) فهنا لا يمكن حذف (أَغْيَرُ) لغموض المعنى .

٢- يصح حذفه . وهو الاستعمال الكثير في اللغة العربية إيجازاً ، واختصاراً ، إذا عرف بـدون ذكره، منه الآيات (لا ضَيْرَ) (فَلا فَوْتَ) .. الخ على تقدير (وَلا ضَـــيْرَ عَلَينـــا) (وَلا فَوْتَ مِنَّا) فحذف الخبر في باب (لا) شائع كثير بشرط أن يكون المقصود منه ظاهر مـع حذفه أما إذا لم يكن المقصود ظاهراً بالحذف فإنه يجب ذكره دائماً[2] .

---

(١) شرح الأشموني ج ٢ ص ١٧ وينظر شرح بن عقيل ج ٢ ص ٢٦ الشواهد للعين ج ٢ ص ١٧ شرح الكافية ج ١ ص ١١٢ حاشية الصبـــان ج ٢ ص ١٧ .

(٢) ينظر النحو المصفي لمحمد عيد ص ٢٩٠ والمحيط ج ٢ ص ٣٨ /٣- معْني اللبيب ص٨٣٤

المبحث الرابع
عن العلة في بناء اسمها

ذهبت جمهور النحاة إلى أن اسم لا ركب مع (لا) وصير بمنزلة خمسة عشر، وعلــة بنائــه تضمنه معنى (مِنْ) حيث أن التقدير (لا) (مِنْ رَيْبٍ) فاحتيج إلى تقدير (مِنْ) لتدل على نفــي الجنس .

بمعنى شبهوا (لا) بالأعداد المركبة، فعاملوها كالكلمة الواحدة مثل كلمة : (لاسكي) فيقال في إعراب كلمة (لا رَجُلَ حَاضِرٌ) علي أن (لا رَجُلَ) كلها كلمة واحدة في محل رفع مبتدأ على رأى سيبويه و (حَاضِرٌ) خبر (لا رَجُلَ) ولهذا السبب أجازا للتابع أن يتبع محل الابتداء في نحــو قولك : (لا رَجُلَ وَامرأَةٌ في الدَّارِ) برفع امرأة عطفاً على محل (لا) واسمها. ومثلــه في النعــت تقول (لا رَجُلَ كَسُولٌ عَنْدَنَا) برفع (كسول) وهكذا ما يماثله[1] .

وقال بعضهم العلة (جعل (لا) مع النكرة الشائعة مركباً ، فهو أوكد من تضمن الاسم معنى الحرف مِنْ، لأنه جعل جزءاً من الاسم، بدلالة أنك تضيف إليه مجموعاً وتدخل عليه حرف الجــر . مثل قولك (جِئْتُ بِلا مَالٍ) (وَلا زَادٍ) فلما صار كذلك بني على الفتح وهما جميعاً في موضــع الرفع علي الابتداء) هذا هو رأي الجمهور ــ كما مرَّ ــ[2].

ويرى غير الجمهور (أن البناء على اعتبار تضمنه معنى (مِنْ) مع تركبه تركيب خمسة عشــر أمر أتى به النحويون من عندهم فلا دليل عليها؛ وذلك بدليل أن الاسم إذا كان مضافاً نصــب و لم يبن ، وإن اسمها المبني في محل نصب فلا علاقة له بخمسةِ عشر)[3] ... الخ.

والذي يظهر لي هنا أن العلة الحقيقية والسبب الحقيقي في بناء اسم لا على الفتح هو استعمال العرب في أسلوبهم الكلامي للتعبير عن أغراضهم عند قصدهم النفي العام ببناء اسم لا على الفتــح

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٤٥ والتبيان للعكبري ج ١ ص ٦-٧ وشرح المفصل لابن يعيش ج ١ ص ٢٣٥ وشرح الكافية لابن الحــاجب ١ ص ٢٣٥ وحاشية الصبيان ج ٢ ص ٧ ، والنحو الوافي لعباس ج ١ ص ٦٢٧ والمقتضب ج ٤ ص ٣٥٧

(٢) ينظر مجمع البيان للطبري ج ١ ص ١١٧ والمحيط لمحمد الانطاكي ج ٢ ص ٣٧ وغيرهم

(٣) ينظر النحو الوصفي لمحمد صلاح ج ٢ ص ٤٣٨ ودراسات نقدية في النحو العربي ص ٤٦

لقصد التنصيص وبلسانهم هذا نطق القرآن الكريم، فأشهر الروايات جاءت ببناء اسم لا على الفتح، فالقرآن الكريم هو الروح الأساسي للغة العربية في كل زمان ومكان[1] .

(١) ينظر الكشاف ج ١ ص ١٢١ والبحر المحيط ج ١ ص ١٥٩ والتحرير والتنوير ج ١ ص ٢٢٢ وغيرهم من التفاسير كما سيأتي ذلك عند مواضيع البحث في الآيات القرآنية .

المبحث الخامس

في النفي الذي تحدثه (لا) الداخلة على الجملة الاسمية

وأنواع النفي الذي تحدثه (لا) الداخلة على الجملة الاسمية في أسلوب النفي بها عند العـــرب ثلاثة أنواع . وهي :

أ/ لا النافية للجنس التي هي موضوع هذا البحث:

وتعرف عند النحاة ـــ كما مرَّ ـــ بلا العاملة عمل (إنَّ)، أو النافية للجنس نصـــــاً ، أو (لا) التبرئة، فتدخل على المبتدأ فتنصبه والخبر فترفعه؛ ولذلك حملت على (أَنَّ) في العمل؛ لأنها تؤكـــــد النفي العام عند دخولها في الاسم . و(إنَّ) تؤكد الإثبات عند دخولها على الاسم . فهذه هي العلاقة بينها وبين (إنَّ) فإنَّ للمبالغة في الإثبات؛ لأن معناها التحقيق ، ولا التبرئة للمبالغة في النفي؛ لأنهـــا لنفي الجنس[1] .

ب/ لا العاملة عمل (لَيْسَ):

وتعرف عند النحاة بلا الحجازية فتدخل على المبتدأ فترفعه والخبر فتنصبه ، مثل (لا رَجُلٌ فِي الدَّارِ) أي (لا رَجُلٌ كائناً في الدَّارِ) فالنفي بها يحتمل معنيين :

١- نفي الوحدة وهو الأصل في استعمالها .

٢- نفي الجنس فيكون على حسب قصد المتكلم .

نحو (لا صُعُوبَةٌ فِي الإمتِحَانِ) بالرفع بقصد نفي صعوبةِ أيِّ امتحـــــانٍ ، أو الحكـــم علـــى الامتحان بالصعوبة إذا كان الغرض نفي وجود صعوبة واحدة ، ويجوز حينئذ التعقيب بقولك (بَلْ صُعُوبَاتٍ) .. الخ ويستفاد منها العموم كما في النافية للجنس المبنية على الفتح مع أن المبنية أقـــوى في الدلالة عليه باعتبارها نصاً أو أقوى ظهوراً، وسبب العموم في ذلك أنها نكرة في سياق النفـــي فتعم فالمتكلم هو الذي يضبط ذلك حسب القصد ومقام المقال . ويعرف الفرق بينهما بالقرائن[2].

ج/ لا المهملة:

---

(١) ينظر البرهان في علوم القرآن ج ٤ ص ٣٥١ شرح بن عقيل ج ١ ص ٣١٢ والنحو الوافي ج ١ ص ٥٤٤ وبناء الجملة الاسمية د.النحـــاة ص ٧٥ ومعجم النحو لعبد التمني ص ١٩١ .

وتعرف عند النحاة بلا التميمية أو المهملة فإنها تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ بـــالابتداء والخبر بالمبتدأ ولا أثر لها في الاسمين من ناحية الإعراب فالفرق بينها وبين العاملـــة عمـــل لَيْـــسَ، فالعاملة عمل ليس عاملة في الاسم الذي بعدها وهي غير عاملة فيهما [٣] . والله أعلم .

د/ الفرق بين النفي في نوعي (لا) النافية للجنس والنافية للوحدة:

النفي في اللغة العربية قد يستخدم لنفي الواحد ، أو لنفي الجنس كلـــه ، ومـــن الممكـــن أن تستخدم (لا) لأدائها تبين الوظيفتين ؛ لأن النافي حقيقة هو المتكلم . ولذلك تختلف عند النحـــاة الحالة الإعرابية لكلٍ مِنْ رُكْنَي الجملة الاسمية المنفية بلا باختلاف نفي (لا) لكونه للواحـــد ، أو للجنس.

فالفرق بينهما في المعنى فقط ؛ لأن (لا) التي يرفع معها الاسم وينصب الخبر ـــ وهي العاملة عمل ليس ـــ تحتمل نفي الجنس ونفي الواحدة ـــ كما مرَّ ـــ والذي يحددهما أسلوب الكـــلام . وأما التي ينصب بعدها الاسم ويرفع الخبر ـــ وهي النافية للجنس ـــ فلا تفيد إلا نفي الجنس فقط، ولا تستعمل في غير هذا الأسلوب . هذا في حالة انفراد الاسم؛ لعموم النكرة في سياق النفي .

وأما في حالة تثنية الاسم أو جمعه فالنفي فيهما لا يختلف وذلك نحو (لا مُسْلِمَينِ مَوْجُودَانِ في الدَّارِ) بنصب مسلمين بالياء . (لا مُسْلِمَانِ مَوْجُودِينِ في الدَّارِ) برفع مسلمين بالألف .

هذا في حالة التثنية فالأولى (لا) نافية للجنس، والثانية نافية للوحدة . ومثال الجمع قولك (لا مُسْلِمِينَ مَوْجُودُونَ في الدَّارِ) باعتبارها نافية للجنس و (لا مُسْـــلِمُونَ مَوْجُودِيـــنَ في الـــدَّارِ) باعتبارها نافية للوحدة . فالنفي في هذه الصورة لا يحتمل من جهة احتمال أن يكون واقعاً علـــى القيد الخاص لنفي الجنس في حالة التثنية والجمع . بل الفرق الصحيح بين المراد من النفي بينهما في حالة انفراد الاسم وبنائه حيث لم يكن مثنى ولا جمعاً فيكون النفي في (لا) النافية للجنس نصاً لا يقبل احتمالاً وشاملاً كل فرد حتماً ويكون في لا النافية للوحدة محتمـــلاً نفـــي الجنـــس ونفـــي الوحدة[١] أما عند تثنية اسميهما ، أو جمعه فالنفي يختلف باختلاف نوعيهما فيكون محتملاً في كـــل منهما، فإما نفياً للحكم عن الجنس كله وإما في التثنية فقط ، أو الجمع فقط حسب قصد المتكلـــم

(١) هذا هو رأي الجمهور ، ويرى بعضهم أنه لا داعي لاعتبار نفي الوحدة لعموم النكرة .. الخ وينظر لهذا الرأي : النحو الوصفي لمحمد صلاح ج ٢ ص ٤٢٦ .

نفياً للحكم عن الجنس كله وإما في التثنية فقط ، أو الجمع فقط حسب قصد المتكلم فمؤداه فيـهما واحد عند تثنية الاسم أو جمعه ولكنه مختلف عند إفراد الاسم[1] . والله أعلم .

(١) ينظر حاشية الصبان ج ٢ ص ٢ والنحو الشامل لعبد المنعم ص ١٧٢ والنحو المصفي لمحمد عبد ص ٣٠٧ والدراسات النقدية في النحو العـربي ج ١ ص ٢٠٧ وحاشية أبي النجا ص ٩٢ وشرح الأزهرية لعطار ص ١١١ وبناء الجملة الاسمية د . نجاة ص ٧٥ وبناء الجملة العربية لمحمد حماسة ص ٤٠٢ .